
المنظومة
ALMANDUMAH



"وجوب النظر" عند الإمام الأشعري ورفع الشكوك عن رسالته "في استحسان الخوض في علم الكلام"

د.عبد المجيد الصْغَيّر[1]

1- الإنسان، ذلك المتكلم!

لعل الإقرار بذلك التعريف الفلسفي القديم للإنسان بأنه "حيوان عاقل" يستتبع بالضرورة الإقرار بأنه حيوان "متكلم"؛ أليس الكلام ترجمة عن ذلك العقل الذي يميز الإنسان عن غيره من الحيوانات؟ فالكلام بشبكته الرمزية المعقدة هو إذن ميزة الإنسان الأولى وخاصيته الأساس. أليس بالكلام أيضا يتمكن الإنسان من استحضار الغائب، وجمع أشتات الوجود المتفرقة، وتجريد خصائصها الكلية؟ بل أليست "القراءة" كلاما من حيث كونها تجريدا و"جمعاً" لما تشتت من مظاهر الوجود وما تفرق من عناصره، ومن حيث كونها "تقصد" فهم العالم وتسخيره؟ ولا سبيل للإنسان إلى ذلك الفهم وهذا التسخير بدون أداة تلك القراءة وهي اللغة بكلماتها ومصطلحاتها ومفاهيمها وبمستويات دلالاتها الطبيعية والمجازية...

لذا فالإنسان من حيث كونه كائنا في العالم منخرطاً في بحر الوجود فإن لغته، ومن ثم مصطلحاته ومفاهيمه، هي المنظار الذي من خلاله ينظر إلى أشياء العالم، وهي الـمَرْكب الذي يمخر به عباب بحر الوجود، وهي تبعا لذلك وسيلته المتاحة والممكنة "لتلقي" وفهم

1- أستاذ التعليم العالي (تخصص فلسفة وتصوف) جامعة محمد الخامس/كلية الآداب بالرباط سابقا-المغرب.

أيَّ خطاب، طبيعيا كان أم رمزيا... لذلك وجب القول إن الأبحاث والدراسات المعاصرة المتعلقة باللّغة، كلمات ومصطلحات ومفاهيم، وبعلوم اللِّسانيات والتأويل، ليست من باب الفضول والاشتغال بالقشور، ولا هي حتى من باب "ملح العلم" وزوائده؛ بل إنها بالأحرى أبحاث في صميم الوجود الإنساني، وهي بالتالي ذات فائدة معتبرة، خاصة بالنسبة لعلوم تشتغل في الأصل على فهم وتلقي وتفسير وتأويل "نصوص" ووثائق مكتوبة أو منطوقة، كما هو حاصل بالنسبة لعلم الكلام أو علم أصول الفقه أو علوم التفسير في فكرنا الإسلامي. ولذلك حُق لأبي حامد الغزالي أن ينبِّه في صلب كتابه الأصولي **شفاء الغليل** إلى خطورة الغفلة عن جوهر المصطلحات والمفاهيم المتداولة أو الوقوف عند ظاهرها وعدم الغوص في أبعاد دلالاتها الوجودية، وذلك حين قوله[1]: "**الكلمات** التي **تداولتها الألسنة** لا سبيل إلى **تقليدها** دون البحث عن مداركها **وأدلتها**؛ وإنما إتباع صورها [والوقوف عند ظاهرها] دأب العجزة الذين قعدت بهم البلادة عن الارتقاء إلى بقاع المعاني المعقولة، بالرأي الصائب والذوق السليم؛ فلازموا -بحكم القصور والعجز- حضيض التقليد، وركنوا إلى ما تداولته الألسنة من غير غوصٍ على خلفيات أسرارها وتشوف إلى العثور على أغوارها. وهذا مزلّة قدمٍ لابد من الاتئاد فيه"!

ولنذكِّر في هذا المقام بأن أول تحدٍّ واجهه الفكر الإسلامي وواجهته علوم الإسلام في مرحلة التأسيس والنشأة كان في الواقع "تحدياً لغوياً" بالأساس، حينما نبت نوابت في جسم الأمة حاولوا الترويج لقراءة سطحية للغة القرآن والحديث واتخذوا من أساطير "الإسرائيليات" مرجعيتهم ومن التّشبيه الغليظ والتجسيم والحَشْو مادتهم التي حاولوا إقحامها في أول وأخطر علوم الإسلام، علم التفسير وعلم الحديث... وقد نقل الإمام الأشعري أن أحد أشهر أولئك المجسّمة المشبهة، وهو مقاتل بن سليمان (150هـ) كان

1- الغزالي، أبو حامد، **شفاء الغليل في بيان الشَّبه والمخيل ومسالك التَّعليل**، بغداد: مطبعة الإرشاد، ط: 1، 1971، ص: 80 [تحقيق حمد الكبيسي].

يقول: «إن الله جسم، وإنه على صورة إنسان من لحم وعظم ودم وشعر، له جوارح وأعضاء من يد ورجل ورأس وعينين...وهو مع هذا لا يشبه غيره ولا يشبهه غيره»[1]! وليس بالإمكان فهم تلك المواجهات الفكرية العنيفة بين زعيم هذا التوجه في عصره، مقاتل بن سليمان، وبين خصمه اللّدود الجهم بن صفوان إلا باعتبارها صدى لهذا المشكل اللُّغوي الذي عانى منه الفكر الإسلامي و لم يتخلص من تبعاته ربما لحدّ أيامنا هذه!

2- عوائق المعرفة خارج الزمن والتاريخ

مفاد كلامنا هذا أنه إذا وجب استحضار ذلك البعد اللغوي الدائر حول مشكلة الفهم والتلقي والتأويل لإدراك نشأة علوم الإسلام، فإنه لا مفر للباحث المعاصر الراغب في تعميق النظر في ظروف النشأة والوقوف على تعليل أسباها، لا مفر له من استحضار ذلك المكوّن الآخر المؤطر لنشأة علوم الإسلام وتطور الفكر الإسلامي جملة، ألا وهو المكون الزمني والتاريخي...

ولا يسعنا هذا الصدد إلا أن نعبر عن أسفنا لقلّة العناية هذا المكوّن الأساس في ثقافتنا القديمة والمعاصرة كذلك، والواقع أننا لا نملك إلا أن نشيد بما قرره علماء الأصول والفقهاء والمحدّثون بخصوص ضرورة أخذ العلم من حيثياته الواقعية؛ وقد ترجم ذلك عنايتهم "بالخبر" وتحقيقهم لمتنه وظروف تلقّيه وأسباب وروده، كما اعتنوا شديد الاعتناء بنقد الرجال وتتبع طبقاهم وتمحيص مناقبهم...كل ذلك كان المؤمل منه أن يعمّق لدى مدوني العلم في الإسلام الوعي بالعلاقة الجدلية الممكنة بين العلم و "التاريخ" بين مضمونه المعرفي وبيئته وظرفيته ووظيفته المعلقة عليه، فيُفهم أحدهما في ضوء الآخر...إلا أن التأريخ للفكر وللعلم في الإسلام انتهى في مساره إلى طريق أصبح فيه علم التأريخ للفكر وللعلم في الإسلام وتاريخ العلم بالتحديد هو الغائب الأكبر؛ ولعل هذا الإغفال للبعد التاريخي

1- الأشعري، أبو الحسن، **مقالات الإسلاميين**، ج:1، ص: 214.

والواقعي لحياة العلم والفكر هو الذي رسّخ لدى فقهائنا إمكانية تقويم الإنتاج الفكري لعلماء ومفكري الإسلام والخوض في مناقبهم وتفصيل إشكالاتهم المعرفية وتدقيق مفاهيمهم ومصطلحاتهم العلمية بعيدا عن كل حديث عن ظروفهم التاريخية وأحوالهم السياسية وأوضاعهم الاقتصادية؛ وذلك من شأنه أن يجعل مهمة الدارس اليوم للإنتاج الفقهي والأصولي والكلامي خاصة لا تخلو من صعوبة إذا ما أراد تناول إشكالات ذلك الإنتاج العلمي من خلال رصد عملية التحقيب والتكامل والتسلّف أو من خلال الانتقال و"الترحّل" للمصطلحات والمفاهيم من علم لآخر أو من حقبة زمنية لأخرى...[1]!

في ضوء ملاحظتنا المنهجية هذه لا نعتقد أن كتاب ابن عساكر الموسوم **"بتبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري"**، وهو من أشهر النصوص في تراثنا الكلامي التي حاولت "التأريخ" لظهور الأشعرية، لا نعتقد أن مثل هذا الكتاب يمكن أن يفيدنا في تعليل ظهور الفكر الأشعري على مسرح التاريخ، فهو كتاب "مناقب" يقل فيه التعليل وتطغى عليه المبالغة في التبجيل، ويتم الاستناد إلى الأحلام والرؤى في الأيام واللّيالي الفاضلة كوسيلة للإقناع و"كسبب كاف" لتعليل ذلك التحول الكبير الذي وقع في المسيرة الفكرية لأبي الحسن الأشعري، تحوّل اعتبره أبو الحسن نفسه ميلادا جديدا بل دخولاً جديداً في الإسلام! حين وقف أمام الملأ صائحا: «اشهدوا عليّ أني كنت [منذ أربعين سنة] على غير دين الإسلام[!] وأني قد أسلمت الساعة[!] وأني تائب عمّا كنت فيه من القول بالاعتزال»[2]. ورغم أن هذا الخبر يرويه ابن عساكر عن "مجهول" إلا أنه لم

1- لا أدل على ضعف الاعتناء بتاريخ الرجال واستنطاق المصادر التاريخية في ذلك من أن ابن عساكر كان يرى أن الإمام أبا الحسن الأشعري كان مالكي المذهب، حسب ما ذكر له أحد الشيوخ ! ثم يذكر عن أبي الحسن مرة أخرى أنه كان في علم الفقه يتمذهب بمذهب الشافعي أو بمذهب مالك! هكذا دون أن يقطع في الأمر. والمعرفة التاريخية الموثقة كفيلة بأن ترفع مثل هذا اللبس أو التردد. انظر: ابن عساكر، علي، **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري**، دمشق: مكتبة دار البيان، 2010 [تحقيق بشير محمد عيون]، ص: 86،295.

2- ابن عساكر، تبيين كذب المفتري، مصدر سابق، ص: 27.

يمانع من ترصيع كتابه بمثل هذه المواقف التي تجعل من الاعتزال كفرا وتطلق من الأحكام الغليظة ما هو مرفوض في مصنفات متكلمي الأشاعرة أنفسهم...

لذا لا مفر من استنطاق التاريخ وتتبع مسيرة المتكلمين منذ نشأة علمهم مع مستجدات الواقع المتحول كي نستطيع تمثل الأسباب الداعية لظهور الإمام الأشعري بمنهجه الجديد و"بوسطية" تفكيره التي جاءت في الواقع استجابة لظرفية دقيقة من حياة المسلمين العامة والخاصة وإصلاحا لما وقع في مسيرة علم الكلام من خلل فكري وعنف سياسي كذلك...وبإمكاننا أن نختزل في هذا المقام ما سبق لنا تفصيله بخصوص هذه المسألة، فنؤكد أن القيم الكبرى التي كرّسها الخطاب الكلامي منذ نشأته، وخاصة منذ استوائه مع المعتزلة، قد وقع فيما يبدو التنكر لها من قبل أصحابها أنفسهم! بعد أن قرّبتهم السلطة السياسية بقصد تحقيق أهداف فكرية وسياسية كانت الخلافة العباسية في أشد الحاجة إليها؛ لكن المعتزلة فيما يبدو قد "فتنوا" بذلك التقريب وتفردوا بالنفوذ داخل أجهزة الدولة واغتنموها فرصة لإلزام كل الناس بمقالاتهم واجتهاداتهم الفكرية، فانقلبوا بهذا من دعاة "لوجوب النظر" وحق التأويل والاختلاف، إلى دعاة للرأي والفهم الأوحد، الذي أنزلوه منزلة "العقيدة" وجعلوه أسّ التوحيد الإسلامي وجوهره واتخذوا من القول "بخلق القرآن" شعاره! ثم تسلطوا على جمهور الفقهاء وعامة الناس يلزمونهم ذلك التأويل ويسيمونهم تعذيباً فوق تعذيب؛ فأحدثوا بانزلاقهم السياسي هذا فتنة في البلاد دامت سنين عدداً أدّت شيئا فشيئا إلى عزلتهم مقابل اتساع قاعدة المتعاطفين مع خصومهم...والظن الغالب عندنا أن تلك العزلة المستمرة للمعتزلة هي التي سترغم السلطة السياسية، حليفتهم القديمة، أن تقلب للمعتزلة ظهر المجن وتجردهم من نفوذهم السياسي والقضائي الذي استأثروا به، ليس حباً في الجبهة المعارضة المتصاعدة، ولكن إنقاذاً للسلطة السياسية نفسها التي أصبح تحالفها مع المعتزلة يهدّد مصيرها! فكان انقلاب الخليفة المتوكل على المعتزلة أمراً متوقعاً بمنطق المصلحة السياسية للدولة القائمة...

وإذا كانت الدولة، مقابل مطاردتها للمعتزلة، قد أطلقت العنان لذلك التيار المعارض المتنامي الذي اتخذ من أحمد بن حنبل سلفاً ونموذجاً له فإن هذا التيّار قد بدا له هو الآخر أن يستأثر وحده "بالشرعية" ويهرع هو كذلك إلى الاحتماء بالسلطة ويعلن نفسه ممثلا وحيدا "للسنّة" وللسلف...! وبحسب منطق الفعل وردود الفعل لم يكن منتظراً أن تأتي المواقف العنيفة لهذا التيار الجديد ضد مشروعية علم الكلام إلا مناسبة لذلك العنف الذي كان قد سُلّط عليه من قبل خصومه المتكلمين...وكذا الضحية التي ضاعت في خضم هذا "الانفلات" الفكري هو الاجتهاد الكلامي العقدي الذي لا يجادل أحد في أدواره الإيجابية في مختلف مناحي الحياة الفكرية والاجتماعية للمسلمين.

وعليه فإن قاصمة الدهر في المسيرة الفكرية للمعتزلة إنما تمثلت حينما انتقل بعض ممثلي هذا التيار من الاجتهاد بالقول "بنظرية" خلق القرآن إلى مستوى "القول العقدي" حينما جعلوا من ذلك الاجتهاد ومن مجرد تلك النظرية "بياناً عقدياً" و"تجديد شهادة" للدخول في الإسلام! وذلك هو الانحراف الذي ورّط أصحابه في فتن سياسية واجتماعية أوشكت أن تنسف كل إيجابيات المرحلة السابقة...ذلك ما يفسر في رأينا عنف ردود فعل الحنابلة ضد مشروعية علم الكلام، وللسياسة نصيب في ذلك ! وفي خضم ردود الفعل هذه تضيع الحقيقة، ويفتقد الإنصاف، ويتيه الناس، ويضلون عن العدل وعن الطريق الوسط.

3-المشروع الأشعري و"الطريق الثالث"

ذلك فيما نحسب هو الوضع الفكري والاجتماعي والسياسي الذي نفترض أن الإمام أبا الحسن الأشعري قد وضعه نصب عينيه قبل أن يظهر على مسرح التاريخ بمشروعه الإصلاحي الكبير. لقد ظهر أبو الحسن الأشعري (324هـ) كصاحب مشروع إصلاحي أراد من خلاله أن يسلك "طريقاً ثالثاً" ينآى به عن مثل تلك الاصطدامات الفكرية بين المعتزلة والحنابلة والتي وصلت شظاياها إلى الحياة السياسية والاجتماعية

لجمهور الناس؛ فوجب لذلك رأب الصدع وتطلب الأمر الإسراع بإنقاذ الأمة من كل مظاهر الغلوّ والوقوع في الإفراط أو التفريط.

وذلك هو "المنهج الوسطى" الذي صار سمة للمشروع الأشعري وعنواناً للمنهج الذي عمّ الإنتاج الفكري للأستاذ المؤسس ولتلاميذه وأتباعه من بعده على السواء؛ هؤلاء الأتباع الذين صاروا على نفس نهج الأستاذ المؤسس وطوروا المذهب من بعده وأوصلوه إلى درجة من التناسق والانسجام الفكري. ولا عبرة هنا بمحاولة بعض الحنابلة، قديما وحديثا، الفصل بين أبي الحسن وتلاميذه وادعائهم أن أبا الحسن كان أقرب إليهم هم المستأثرون بوصف "أهل السنّة"! وأن تلامذة أبي الحسن، وخاصة منهم الجويني والغزالي، قد حادوا عن طريقهم وبانوا عن منهج السلف! وتلك دعاوي "مذهبية" لعلها من بقايا صراع القرن الثالث الهجري وليس هذا موضع بيان تهافتها[1] خاصة وأن أبا الحسن الأشعري سيعلن انفصاله كذلك عن ذلك التوجه الحنبلي المفرط في التشبيه والموغل في رفض النظر، وذلك في رسالته المتعلقة "باستحسان الخوض في علم الكلام" التي سندلّل وشيكاً على أصالة نسبتها إلى مؤسس المذهب أبي الحسن.

وكما تعهد أبو الحسن بتتبع سقطات المعتزلة وتطرفهم ربما في التأويل المؤدي بهم إلى نوع من "التعطيل" والمبعد إيّاهم عن المنهج الوسطي القائم على الإثبات مع التتريه المطلق؛ فإنه لم يتأخر أيضا في اعتبار "التشبيه" الذي وقع فيه بعض المدعين الانتساب إلى أحمد بن حنبل ودعوتهم إلى إسقاط النظر ورفضهم للتأويل، قاسمة الظهر وتنكباً شبيهاً بتنكب المعتزلة عن المنهج الوسط الأعدل الواجب اعتماده في هذا المقام. وها هو ابن الجوزي

1- يلاحظ أن ناشر كتاب ابن عساكر المشار إليه آنفا يحرص أن يعقّب على مواضع من قضايا الفكر الأشعري الواردة في متن هذا الكتاب برجوعه دائما إلى ابن تيمية الحنبلي الذي يصير في هذه النشرة وكأنه الحكم العدل والممثل الحقيقي "السنّة" وكأن اختيارات ابن تيمية تصير "نصّاً دينياً" بامتياز، في ضوئه يُقبل أو يرفض أي فكر آخر...انظر مثلا هوامش ص: 84،95،120،228،230،231،253،256،264،299؛ وفي كل هذه الصفحات يتم محاكمة الفكر الأشعري باعتباره مخالفا "لأهل السنة والسلف" بشهادة من لا تُردّ شهادته: ابن تيمية!

403 هـ) بعد مدة يسيرة من وفاة أبي الحسن يصور لنا ذلك التطور الذي صار إليه ذلك الفكر الحنبلي الذي قابل تطرف المعتزلة بتطرف مضاد؛ فيقول بعد أن برّأ أحمد بن حنبل من السقوط في التشبيه والتجسيم: «...ورأيت من أصحابنا [الحنابلة] من تكلم في الأصول بما لا يصلح [...] ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام، فحملوا الصفات على مقتضى الحس. فسمعوا أن الله تعالى خلق آدم على صورته، فأثبتوا له صورة ووجهاً زائداً على الذات، وعينين وفماً ولهواتٍ وأضراساً، ويدين وأصابع وكفّاً وخنصراً وإبهاماً، وصدراً وفخذاً وساقين ورجلين. وقالوا: ما سمعنا بذكر الرأس [!] وقالوا: يجوز أن يُمس ويَمُس ويُدنى العبد من ذاته [...] ثم يتحرجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون: **نحن أهل السنّة**، وكلامهم صريح في التشبيه، وقد تبعهم خلق من العوام. فقد نصحتُ التابع والمتبوع فقلت لهم: يا أصحابنا! أنتم أصحاب نقل، وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل يقول وهو تحت السياط: "كيف أقول ما لم يُقل"، فإياكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه... فلو أنكم قلتم: نقرأ الأحاديث ونسكت، ما أنكر عليكم أحد، إنما حملكم إياها **على الظاهر** قبيح؛ فلا تُدخلوا في مذهب هذا الرجل الصالح السلفي ما ليس منه. ولقد كسيتم هذا المذهب شيناً قبيحاً حتى صار لا يقال حنبلي إلا مجسم !»[1].

وقبل الحديث عن رسالة "استحسان الخوض في علم الكلام" نودّ أن نؤكد أن نقد بعض أعلام الفكر الأشعري لعلم الكلام، كما هو منقول عن الجويني أو الغزالي أو الرازي، لا يعني طعناً في مشروعية علم الكلام ولا تراجعا عن مبدإ "وجوب النظر" الذي أسسوا له انطلاقاً من القرآن الكريم، ولكنهم راعوا حالة عموم المخاطبين بالرسالة، فأكدوا استقلال بناء العقيدة التي ينتمي بها الإنسان إلى ملّة الإسلام على تلك الأسس الكبرى والمبادئ الواضحة في الشريعة، بعيداً عن تعقيدات النظّار وتدقيقات الخواص؛ ومن

1- **دفع شبه التشبيه** لابن الجوزي، نقلا عن مقدمة محقق **أساس التقديس** للرازي القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ط:1، 2011، ص: 45 [تحقيق ودراسة عبد الله محمد عبد الله إسماعيل].

ثم نادى الغزالي "بإلجام العوام عن علم الكلام" ودعا إلى "الاقتصاد في علم الاعتقاد"، دون أن يعني ذلك خروجـــا عن روح مشروع أبي الحسن الأشعري في ضرورة انتهاج منهج وسطي في تقرير العقيدة واستحســـان النظر في القضايا الكلامية، تماما كما سيؤكد ذلك في نفس العصر فقيه الأندلس الكبير وقاضي الجماعة بها ابن رشد الجدّ في فتواه المشهورة حول الموضوع...

4- منزلة رسالة "استحسان الخوض في علم الكلام" من المشروع الفكري للإمام الأشعري

اعلم أن نسبة المؤلفات إلى أصحابها الحقيقيين والوقوف على الصحيح منها وتمييزه عن المنحول والدخيل لهي مشكلة قائمة في تاريخ فكرنا الإسلامي، كما هي قائمة في تاريخ الفكر الغربي، ولقد عانى منها العديد من رجال الفكر عندنا، فقهاء ومتكلمين وفلاسفة. ولعل أبا حامد الغزالي أكثر هؤلاء المفكرين تعرضاً لمشكلة الانتحال هذه، حيث نُسبت إليه أعمال مناقضة لخطه الفكري وأُقحمت نصوص ضمن كتبه الأصلية حتى أثناء حياته[1]! بل إن العديد من التقويمات القديمة لفكره، خاصة منها تقويمات ابن تيمية، قائمة في الغالب على كتب كاملة منحولة له ولا تنسجم مطلقا مع خطه الفكري.

وقد أدرك ذلك الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي الذي نبهنا مثلاً إلى أن كتاب **منهاج العابدين** وكذا كتاب **النفخ والتسوية** المسمى أيضا **بالمضنون الصغير** ليسا من تأليف الغزالي وإنما هما لأحد الصوفية السبتيين أبو الحسن المسفِّر، من رجال القرن السادس، ونصوصه وأشعاره ناطقة بتوجهه الفلسفي الغنوصي الواضح، مما حدا بأبي سالم العياشي أن يقول عن كتاب "منهاج العابدين" بعد أن وقف على كلام ابن عربي: «وقد كنت قبل رؤية هذا الكلام أتعجب من كونه (يقصد كتاب منهاج العابدين) ليس جاريا على مذهبه

1- انظر **فضائل الأنام من رسائل حجة الإسلام**، تونس: الدار التونسية للنشر: 1972، ص: 31-32، [تعريب نـــور الدين آل علي].

ولا هو مطابق لنفسه»[1]! بل ها هو ابن طفيل الفيلسوف الموحدي يلاحظ قبل ذلك في رسالة "حي بن يقظان" أن ما سمي بالكتب "المضنون بها على غير أهلها" «لم يصل إلى الأندلس في علمنا شيء، بل وصلت كتب "يزعم" بعض أنها هي تلك المضنون بها وليس الأمر كذلك!».

أما بخصوص أبي الحسن الأشعري، وبغض النظر عما تتبعه الباحثون فيما يتعلق بكتاب **الإبانة** وما قد يكون قد أقحم على النص الأصلي لهذا الكتاب من تصحيف وتحريف، نود من جهتنا اليوم الوقوف على محاولة باحث كبير في حجم عبد الرحمن بدوي التدقيق في نسبة "**رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام**" لأبي الحسن الأشعري، قبل أن نعقب بالدليل القاطع على صحة هذه النسبة بحسب ما ظهر مؤخرا من نصوص أشعرية قديمة دالة بوضوح على ذلك: بادئ ذي بدء يلاحظ أن رأي المرحوم بدوي بخصوص الرسالة المعنية يتسم باضطراب واضح وتناقض في الأحكام لا ندرى كيف وقع فيه مؤرخنا الكبير! فهو بعد أن أورد في مستهل كتابه **مذاهب الإسلاميين** النّص الكامل للرسالة، عقّب عليه بالقول الواضح[2]: «وقد أوردنا هذه الرسالة بتمامها لأنها أول رسالة وصلتنا في هذا الموضوع، **ولأن مؤلفها هو أبو الحسن الأشعري**، وهو من هو في عمق إدراكه وسعة فهمه وجودة تحصيله لمسائل الكلام. **ولا محل للتشكيك في صحة نسبتها إليه**، فليس ثم دليل على ذلك، فضلا عن أن المذهب الوارد فيها وارد في كتاب "اللَّمع" للأشعري، ولا داعي للقول بأنها من تصنيف أشعريّ متأخر». وهو حكم صريح لا غبـــار عليه. غير أن المؤلف لا يلبث أن ينقض حكمه هذا حينما يتكلم عن ثبتٍ بمؤلفات

1- انظر حـــول هذا المشكـــل: كنون، عبد الله، "أبو الحسن المسفر، فيلسوف سبتي من عهد الموحديـــن"، مجلـــة **المناهـــل**، الربـــاط: وزارة الشـــؤون الثقافيـــة، العدد: 22، السنـــة التاسعـــة، ربيع الأول: 1402، يناير: 1982، ص: 424-437.

2- بدوي، عبد الرحمن، **مذاهب الإسلاميين**، بيروت: دار العلم للملايين، ط:1، يناير: 1971، ج1:، "الأشاعرة والمعتزلة"، ص: 26.

أبي الحسن الأشعري، حيث نراه يردد رأي المستشرق Mc Carthy ويؤكد قائلا[1] عن تلك الرسالة: «لهذا نرجح أن تكون من وضع أشعري متأخر بوقت غير طويل عن زمان الأشعري، وتساير روح الأشعري، وربما نسبت إلى الأشعري منذ وقت مبكر في القرن الخامس أو السادس». وهو "ترجيح" كما هو واضح يتناقض مع ذلك "القطع" الذي أورده في بداية كتابه والذي أكد فيه صحة نسبة الرسالة إلى أبي الحسن! وهو تناقض من شأنه أن يحملنا على استئناف البحث في الموضوع عسى أن نخرج عن تلك الظنون التي لا تفيدنا فيما نطلبه من القطع واليقين.

من ثم وجب فيما نعتقد التماس مصادر أخرى نوثّق بها رسالة استحسان الخوض في علم الكلام. ولحسن الحظ فقد ظهر منذ أقل من سنتين نصّ أشعري أصيل تكمن أهيمته في قدمه وفي كون صاحبه يعد ركنا من أركان المذهب الأشعري؛ ويتعلق الأمر بالتلميذ المباشر لإمام الحرمين الجويني، وسميّ أبي حامد الغزالي في التتلمذ على الجويني، أبي القاسم سلمان الأنصاري النيسابوري (512هـ) الذي ظهر له مؤخرا كتاب ضخم في علم الكلام بعنوان **الغنية في الكلام**[2]؛ وقد بيّن محقق الكتاب مترلة الأنصاري هذا في نسق المذهب الأشعري بقوله: «إن أبا القاسم الأنصاري، مؤلف هذا الكتاب، يمثل حلقة من حلقات المذهب الأشعري كانت مفقودة؛ حيث إن حلقات المذهب الأشعري متصلة من لدن أبي الحسن الأشعري (324هـ) حتى الجويني (478هـ)... وعن الجويني تفرع في المذهب الأشعري فرعان: أحدهما طريق أبي حامد الغزالي (505هـ). ومن بعده القاضي أبو بكر بن العربي (543هـ) والثاني طريق أبي القاسم الأنصاري، وعنه أخذ ضياء الدين الرازي والد الفخر وأبو الفتح الشهرستاني (548هـ) وعن الضياء الرازي أخذ ولده

1- **مذاهب الإسلاميين**، مرجع سابق، ص: 521.

2- الغنية في الكلام لأبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري، القاهرة: دار السلام 1431هـ-2010م، دراسة وتحقيق من إعداد مصطفى حسنين عبد الهادي، جزآن في 1252 صفحة.

الفخر الرازي أبو عبد الله بن الخطيب (606هــ)...من هنا يظهر أن الأنصاري امتداد وحلقة لفرع هام في المذهب الأشعري...»[1].

وإذ ننوه بقيمة هذا المصدر بالنسبة لتاريخ علم الكلام عامة وللمذهب الأشعري خاصة، نكتفي الآن بالاستناد على ما جاء في متن النص المحقق بخصوص الموضوع الذي يشغلنا في هذا البحث، ألا وهو رفع الشكوك عن نسبة "رسالة استحسان الخوض في علم الكلام" إلى أبي الحسن الأشعري تحديدا وبشكل صريح ينآى بنا عن الظنون والاحتمالات ويحسم القول في المسألة: ففي فصل عقده صاحب الغنية حول "إثبات النظر والكشف عن حقيقته" يحاول إبطال دعاوي من طعن في شرعية نشأة علم الكلام بدعوى أمر الشارع لنا بقوله: "عليكم بدين العجائز"! وهو قول موضوع مكذوب! أو بدعوى نهي الشارع عن الجدل في الدين «وذلك باطل، فإن قريشاً كانوا يحاجون النبي ﷺ بالباطل وبغير العلم، وقصدهم إبطال الحق، وقد أمر الله نبيه عليه السلام أن يجادلهم بالتي هي أحسن وأرفق، وأقرب إلى النصيحة والمنفعة وإظهار الحق. والجدال بالباطل هو أن يُقصد به دفع كلام الخصم من غير إظهار الحجّة كما قال تعالى: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾»[2].

وهنا يجدها أبو القاسم الأنصاري فرصة ليدلل على وجوب إثبات النظر مستشهداً مؤكدا: «**وقد قال أبو الحسن [الأشعري]** رضي الله عنه في كتابه المترجم **بالحثّ على البحث**: «إن طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس مالهم، وثقل عليهم النظر والبحث عن الدين، ومالوا إلى التقليد، وطعنوا على من فتّش عن أصول الدين، ونسبوه إلى الضلال، فزعموا أن الكلام في الجسم والعرض والحركة والسكون والأكوان والجزء والطفرة وصفات الباري تعالى بدعة وضلالة؛ قالوا: لو كان ذلك هدى ورشدا لتكلم فيه النبي ﷺ وخلفاؤه

1- المصدر نفسه، ج:1، ص 74-75.

2- المصدر نفسه، ج:1، ص: 260.

وأصحابه. قالوا: ولأن النبي ﷺ لم يمت حتى تكلم في كل ما يحتاج إليه في أمور الدين [...] قال: والجواب عنه من ثلاثة أوجه: أحدها قلب السؤال عليهم...». وهكذا صار المؤلف **يسرد النّص الكامل المعروف لدينا اليوم لرسالة استحسان الخوض في علم الكلام** أو ما وسمه هو "بالحث على البحث" فشملت الرسالة المذكورة حوالي ثمان صفحات من الكتاب[1] بعد أن ختمها بالقول «انتهى كلام أبي الحسن رضي الله عنه في هذا الباب».

نحن اليوم إذن أمام نص أصيل وصريح في نسبة الرسالة المذكورة لأبي الحسن الأشعري، بل إن مؤلف كتاب "الغنية" قد أورد تلك الرسالة كاملة مع عزوها الصريح لصاحبها، مما جعل محقق كتاب "الغنية" يعلق على ذلك بالقول: «وهذه الرسالة طبعت واشتهرت بعنوان: استحسان الخوض في علم الكلام، ولعل هذه النقول عن هذه الرسالة [في كتاب الأنصاري] مما يدفع قول من شكّك في نسبتها إلى أبي الحسن، ويحكم بأن الرسالتين لمسمّى واحد»[2]، كما ذكر قبل ذلك أن مؤلف "الغنية" قد سمّى «رسالة "استحسان الخوض في علم الكلام" بـــ"الحث على البحث"؛ وبالمقارنة بين النصوص الكثيرة التي نقلها الأنصاري عنها وما في استحسان الخوض، تبين بما لا احتمال فيه أن الرسالتين مصنف واحد، وفي هذا ردّ على من ضعّف نسبة رسالة استحسان الخوض إلى أبي الحسن وادعى انتحالها عليه»[3].

5-لقد حاولنا رفع الشكوك القديمة، حنبلية كانت أم غير حنبلية، والتي كانت تحوم حول نسبة استحسان الخوض في علم الكلام لأبي الحسن الأشعري، ولم يعد هناك مبرر بعد الآن لتلك الظنون أو التناقضات في الأحكام بخصوص تلك النسبة الموثقة اليوم اعتمادا على كتاب "الغنية" للأنصاري النيسابوري. ويبقى بعد ذلك ضرورة الانتباه إلى بنية

1- قارن المصدر نفسه، ص: 260-268.

2- المصدر نفسه، ج1، ص: 260، هامش رقم: 3.

3- نفسه، ج:1، ص: 76، هامش رقم: 16.

الرسالة والقائمة على منهج وسط واضح؛ فبقدر ما يتميز أبو الحسن الأشعري في هذه الرسالة عن المذهب المعتزلي يبتعد أكثر عن تلك الحنبلية التي دفعها تطرفها ضد المعتزلة إلى الارتماء في أحضان الظاهرية المطلقة، بل سقطت في تجسيم غليظ! فكان على أبي الحسن أن يبين العقم الفكري لهذا التوجه الحنبلي الذي استأثر هو الآخر، بعد المعتزلة، بالساحة الفكرية والسياسية معا، ويدافع خلافا لذلك عن منهج وسط في فهم وتلقي "النص" بناء على مبدإ قرآني أصيل هو ضرورة النظر وذمّ التقليد، إيماناً بأن "الحق ما نصره دليله" لا ما فُرض بقوة الحديد والنار أو ما زُركشت مجلداته وأغرقت الأكشاك والمكتبات وقارعات الطرق بمصنفاته وكتبه... ولطالما كنا نشاهد في النصف الثاني من القرن العشرين مثل هذا "الإغراق" للأسواق بكتب ماركس وأنجلس ولينين بثمن بخس وربما بالمجّان، ثم صار كل ذلك زبداً جفاءً ذهبت به رياح التغيير وعوادي الزمن!

ولا نريد أن نختم بحثنا الموجز هذا ونصل منه إلى التنويه بذلك المنهج الوسط في الفكر الأشعري ورفع الشكوك عن نسبة رسالة استحسان الخوض في علم الكلام إلى أبي الحسن الأشعري، دون أن نشير إلى أن موضوع وسطية الفكر الأشعري ومسألة ضرورة النظر قد كانا موضع فتوى الفقيه المالكي الكبير قاضي الجماعة بقرطبة أبي الوليد بن رشد الجدّ؛ وهي الفتوى التي أشاد فيها صاحبها بتلك الخصائص التي ألمحنا إليها أعلاه في المشروع الفكري لأبي الحسن الأشعري؛ كما أكدت تلك الفتوى مشروعية الخطاب الكلامي كما حدد مقاصدها الفكر الأشعري عامة؛ وهي الفتوى التي تؤكد الصدى الإيجابي الذي لقيه الفكر الأشعري في الغرب الإسلامي، كتوجه إصلاحي جديد شمل علم الكلام مثلما شمل علم أصول الفقه... وذلك خلافاً لتلك الدعوى المعاصرة والعارية عن الصحة والتي تعمدت لأسباب إديولوجية معروفة، "قراءة" فتوى ابن رشد الجد المذكورة قراءة إسقاطية هي أشبه بالتحريف منها بالقراءة الموضوعية...وذلك موضوع آخر قد تتاح لنا فرصة معالجته إن قدّر الله لنا ذلك وبقيت فسحة من العمر بفضل الله وكرمه.

ثبت المصادر والمراجع

- الأنصاري النيسابوري أبي القاسم سلمان بن ناصر ، الغنية في الكــلام ، القــاهرة: دار الســلام 1431هـــ-2010م، دراسة وتحقيق من إعداد: مصطفى حسنين عبد الهادي.
- بدوي، عبد الرحمن، **مذاهب الإسلاميين**، بيروت: دار العلم للملايين، ط:1، يناير: 1971.
- ابن الجوزي، **دفع شبه التشبيه**، نقلا عن مقدمة محقق **أساس التقديس** للرازي القاهرة: المكتبــة الأزهرية للتراث، ط:1، 2011، [تحقيق ودراسة عبد الله محمد عبد الله إسماعيل].
- ابن عساكر، علي، **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري**، دمشق: مكتبة دار البيان، 2010 [تحقيق بشير محمد عيون].
- الغزالي، أبو حامد، **شفاء الغليل في بيان الشَّبه والمخيل ومسالك التَّعليل**، بغداد: مطبعة الإرشاد، ط: 1، 1971، [تحقيق حمد الكبيسي].
- الغزالي، أبو حامد، **فضائل الأنام من رسائل حجة الإسلام**، تونس: الــدار التونســية للنشــر: 1972، [تعريب نور الدين آل علي].
- كنون، عبد الله، "أبو الحسن المسفر، فيلسوف سبتي من عهد الموحدين"، مجلة **المناهــل**، الربــاط: وزارة الشؤون الثقافية، العدد: 22، السنة التاسعة، ربيع الأول: 1402، يناير: 1982.